

بلاغ إلى المراي العام بمناسبة يوم المرأة العالمي ليكن يوم المرأة العالمي منصة نسوية سورية من أجل تفعيل قرار مجلس الأمن 1325

تحت شعار: لتضافر كل جهود النساء السوريات من أجل سيادة السلام والاستقرار

اننا في التحالف النسووي السوري لتفعيل قرار مجلس الأمن 1325 ، نحيي مع شعوب العالم وكل القوى المناهضة للعنف والتمييز والمدافعة عن قيم التسامح والمتساواة والمتساوأة والكرامة الإنسانية، يوم الثامن من آذار من كل عام، اليوم العالمي للمرأة، ونتقدم من جميع نساء العالم بالتهنئة والمبركة ونحيي نضالات المحركة النسائية المحلية والعالمية، ونعلن تضامننا الكامل مع المرأة في سورية من أجل تمكينها من حقوقها والعمل من أجل إزالة كافة أشكال التمييز والعنف الذي تتعرض له. وإننا نشارك المنظمات النسائية السورية

الاحتفال بهذه المناسبة هذا العام 2019

تحت شعار:

لتضافر كل جهود النساء السوريات من أجل سيادة السلام والاستقرار

والنظم ووحدات والأعمال معقودة لدينا بتجاوز مناخات الحرروب والعنف والتي عصفت بمجمل منظومة حقوق الإنسان في سورية ، مما ادى إلى تزايد اعداد المضحايا (المقتلى والجرحى) واللاجئين والمغارين والنازحين والمنكوبين، مع التدمير والخراب للبني المحتبة، وتتنوعت المعتداءات والفضاعات وارتكاب الانتهاكات الجسيمة بحق حياة وحربيات المتساوىين

السوريين، حيث كانت المرأة وما زالت الضحية الأولى لهذا المناخ المؤلم . وعلى نطاق واسع، فقد ارتكبت بحقها جميع الانتهاكات من القتل والخطف والاختفاء القسري والتعذيب والاغتصاب والتهجير القسري والاعتقال التعسفي. وتحملت المرأة العبء الأكبر في الأزمة السورية، فقد تم زجها في خضم حرروب دموية ومعارك لم تعرف البشرية مثيلا لها بأنواع وصنوف المقتل والتدمير. وأمست المرأة السورية حاضنة المضحايا: المقتلى، المخطفين-المعتقلين-المهجرين-النازحين ، فهي أم وأخت وأرملة الضحية ، ومربيبة أطفال الضحية . واصبحت هدفاً للقتل بكل أشكاله، والتهجير والفقر والمعوز، وال تعرض لل اعتداء والعنف الجسدي والعنفي وانتهاك كرامتها وأنوثتها، بل وضعتها ظروف الملجوء في أجواء من الابتزاز والاستغلال البشع. علاوة على ذلك، فإن وضع المرأة السورية ازداد سوءاً وتردياً في المناطق، " التي سميت بالمحررة بحسب التوصيف السياسي والإعلامي" ، تحت ظل فتاوى رجال دين وتشريعاتهم التي طالت المرأة

ولباسها وسلوكيها وحياتها، حيث انزلت المرأة إلى مرتب دون مستوى البشر، مقيدة حريتها بشكل كامل، وموجهة الأجيال الصاعدة نحو ثقافة تضع المرأة في مكانة دونية قد تصل حد جعلها سلعة تباع وتشترى ويرسم مصيرها من دون الاعتراض بكيانها الإنساني.

ان هذه المذكرة تمر في هذا العام 2019 وسورية تعيش مرحلة جديدة متوجهة إلى بر السلام والمحوار بين السوريين. والعمل من أجل تذليل الصعوبات التي تعترض طريق البحث عن الحلول الاستراتيجية الملائمة والتي تتطلب على ضرورة ايجاد المسبل الفضلى من أجل بناء وصيانته مستقبل امن وديمقراطي لسوريين جميعاً.

ونتمسك بموضوع اليوم الدولي للمرأة لعام 2019 الذي شعاره " نطمئن للمساواة، نبني بذكاء، نبدع من أجل التغيير" ، حيث ستتركز جهودنا على ابتكار افضل المطرق التي تمكنا من النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، لا سيما في مجالات نظم الحماية المجتمعية وأمكانية الحصول على الخدمات العامة وإعادة الاعمار والبنية التحتية المستدامة. حيث اننا ندعو الى تكامل الجهود النسوية السورية وابتكار الحلول الجديدة ، فيما يتعلق الأمر بالسلام وتعزيزه واستمراريته وإعادة الاعمار الشامل مما يتطلب العمل من أجل النهوض لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المطروحة تغييرات تحويلية وطرق بالمساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. واستناداً إلى المتوقعات الحالية، فإننا ندعو إلى مضااعفة المجهود وتكاملها بما ينسجم ويتلائى مع الدعوات الأممية من أجل تحقيق المساواة في العالم بحلول عام 2030 . بابتكار الحلول الإبداعية التي تغير من مسارات العمل التقليدية لازالة المحواجز البنوية وضمان عدم استثناء أي امرأة أو فتاة.

لابد لنا هنا من الترحيب بالقانون المتضمن تعديل بعض مواد قانون الأحوال الشخصية رقم 59 لعام 1950، حيث شملت التعديلات التي وافق عليها المجلس أكثر من 60 مادة من القانون، حيث بات بإمكان كل من الزوج أو المزوجة أن يقييد عقد الزواج بشرطه الخاصة التي لا تختلف الشرع والقانون ومنها ما يخص "المزواج الثاني والسفر والعصمة والعمل ورفض الإقامة مع زوجة ثانية ولأنباء البنت الحق من الوصية المأجوبة مثل أبناء البين". كما أنها تحت التعديلات للزوجين حق طلب التفريق عند وجود العلل المانعة ولا يستطيع المولى أن يزوج ابنته إلا بموافقتها المصرحة وحتى ولو كان يملك وكالة منها ورفضت التعديلات سن المزاج حتى الـ 18 عاماً بعد أن كان 17 وأصبحت المولية للزوجة على أبنائها المقصر بعد زوجها وتنقل الحضانة للأب بعد الأم ثم لأم الأم بعد أن كانت الحضانة تنتقل مباشرةً من الأم إلى أم الأم. وإذا هجر الزوج زوجته تستطيع طلب الطلاق وأصبحت المخالعة تعتبر عقد فسخ وليس طلاقاً وأنها تحت التعديلات اعتماد "المبصمة الموراثية" وأن تحسب عدة المرأة من تاريخ صدور الحكم بالتفرق وأن يصبح المهر "المقرر منذ عدة سنوات مراعياً للقوية المشرائية عند استحقاقه أو طلبه وأصبح هناك "نفقة للأقارب وإن كانوا من دين مختلف". إن هذه التعديلات المجزئة جاءت تلبية لمطالب الحركة النسوية السورية على مدار السنوات الماضية، واستجابة للتغيرات التي طرأت على المجتمع بعد مرور أكثر من نصف قرن على صدور هذا القانون الذي يتعلق بالمحاكم التشريعية المشرعية الإسلامية ليكون أكثر توافقاً مع الدستور والتشريعات الوطنية والدولية. حيث أثنا ذرى بأن المهدى من القانون حماية الزوج وتشجيعه وإزالة العقبات المادية والاجتماعية التي تعيقه وحماية الأمومة والطفولة ورعاة ما حققه المرأة من إنجازات مهمة خلال الخمسين سنة الماضية في جميع المجالات وموقع صنع القرار.

انطلاقاً مما سبق، نطرح قضية جوهريّة ذات أبعاد وخصوصية ثقافية محلية راهنيّه، تتمحور حول المقدمة على تكييف القرار 1325 وتطويعه للخصوصية السورية ، حيث أن قرار مجلس الأمن رقم 1325 الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته المعقدة في تشرين الأول 2000. والذي يؤكد فيه على الدور المهام للمرأة في بناء السلام ، والمجهود الرامي إلى حفظ السلام والأمن وتعزيزهما. وهو عبارة عن وثيقة مكونة من 18 نقطة تركز على أربعة مواضيع متداخلة مع بعضها وهي: مشاركة النساء في صنع القرار، وفي جميع عمليات السلام وحماية حقوق المفتيات والنساء أوّقات النزاع وتعيم المنظور الجنسي في أنظمة الإبلاغ والتنفيذ في الأمم المتحدة، حيث يشجع القرار على تحرك الأمم المتحدة، ومجلس الأمن ،

والحكومات وكل الأطراف المشتركة في النزاعات المسلحة على  
أشراك المرأة في كل مراحل صنع السلام وموقع صنع القرار وحماية  
النساء والفتيات من تبعات النزاعات المسلحة  
вшمولية القرار توفر له إمكانية تنظيم تحالفات، وعمل شبكات نسوية عالمية  
ضاغطة لتنفيذها حيث يعتبر هذا القرار أحد أهم القرارات المتخذة من الهيئة الدولية  
على صعيد المرأة، فهو يعطي فرصة مدعمة بقرار دولي لتطوير مشاركتها ويعطي  
مستوى جديد في أشراك المرأة في مهام قيادية غير نمطية ويقدمها للمجتمع  
**كصانعة للسلام**

وفي 19 حزيران 2008، أصدر مجلس الأمن القرار 1820 بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع، ويعزز قرار مجلس الأمن 1820 القرار 1325 من حيث احترافه بأن العنف الجنسي كثيراً ما ينتشر ويكون منهجاً ويمكن أن يعرقل استعادة السلام والأمن الدوليين.

وفي تشرين الأول 2009، اتّخذ مجلس الأمن القرار 1888، الذي يكلف بعثات حفظ السلام بحماية المرأة والأطفال من العنف الجنسي خلال النزاع المسلح ، والقرار 1889 الذي يطلب تعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام ووضع مؤشرات لقياس المحرّز في تنفيذ القرار 1325. واتّخذ القرار 1960 الذي يطالب بإدراج مرتكبي العنف الجنسي في حالات النزاع ضمن تقرير الأمين العام وإنشاء نظام للرصد.

ونعيد ونكرر دعائنا المتواصل من أجل تفعيل القرار 1325 على الساحة السورية في ظل الظروف المراهنة والمطلب من الحكومة  
السورية إلى ضرورة الانتباه إلى أهمية هذا القرار في دعم عملية السلام في سوريا من أجل إعطاء دور أكبر للمرأة والمجتمع في  
إشاعة مفهوم هذا القرار  
وجعله مقبولاً من الأوساط السياسية والاجتماعية  
، وما يحتاجه من إجراءات جذرية وشاملة ، ومنها:

1) مطالبة مجلس الشعب السوري من أجل اصدار قوانين فعالة لحماية المرأة والسلام والأمن.

2) زيادة الموعي لدى العاملين في المؤسسات الأمنية والعسكرية ورجال الشرطة في العنف القائم ضد المرأة في أوقات النزاعات وفي  
المناطق الساخنة في البلاد والتي تكثر فيها المنشآت العسكرية، ومراقبة حماية واحترام المرأة.

3) مطالبة الحكومة السورية من أجل زيادة اشراك المرأة في صنع القرار السياسي والمشاركة في مفاوضات السلام  
والمصالحة الوطنية وجهود إعادة الأعمار.

4) المطالبة بإشراك المرأة في برامج تجنيد النساء في السلوك الأمني وال العسكري للمشاركة الفعلية في الحفاظ على ثأمن والاستقرار.

(5) مشاركة المعلومات والخبرات عن المرأة والسلام والأمن من خلال التشبث والتعاون مع الم هيئات النسائية الإقليمية والدولية التي تعمل في مجال قرار 1325.

(6) تشجيع الدراسات والأبحاث حول أهمية القرار في أحوال السلام العالمي.

(7) التأكيد على أهمية دور الإعلام في توحيد جهود النساء المنشطات والمؤسسات النسائية التي تشارك في بناء السلام والأمن.

(8) تطوير أداء السياسيين وأصحاب صنع القرار في موضوع المساواة بين الجنسين.

(9) خلق شركاء استراتيجيين للحركات النسوية السورية العاملة على تفعيل قرار 1325 وخلق قنوات اتصال مع صانعي القرار في الأمم المتحدة والممثل المقيم للأمم المتحدة في سوريا من أجل المناصرة والمدعم لتحقيق أهداف تلك الحركات.

(10) تفعيل مشاركة المنظمات النسوية في رسم سياسات واستراتيجيات الحكومة السورية من أجل تنفيذ القرار رقم 1325، وتحديد العقبات التي تعرّض تنفيذ القرار.

(11) المتوجه إلى الحكومة السورية من أجل المشاركة بإعداد خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار 1325 بمساعدة المؤسسات المحلية والدولية.

(12) التعاون مع الحكومة السورية ومؤسسات المجتمع المدني على حد سواء لتوسيع نطاق حملات التوعية حول القرار 1325 بين النساء في جميع مناطق سوريا.

(13) عقد حلقات عمل مع المذكور لمناقشة المساواة بين الجنسين و السعي لرفع مستوى الموعي حول القرار بين رجال.

(14) مراجعة المنهج التعليمية لضمان تدريس مفهوم المساواة بين الجنسين وتطبيقه في كافة المؤسسات التعليمية في سوريا.

إننا في المتحالف النسوي المسوبي لتفعيل قرار مجلس الأمان 1325، نعبر عن تضامننا الكامل والمصادق مع جميع النساء، وننوجه بالتعازى القلبية لجميع من قضى من المواطنين المسوبيين، متمتنين لجميع المجرحى الشفاء العاجل، ومسجلين إدانتنا واستنكارنا لجميع ممارسات العنف والقتل والاغتيال والاختفاء القسري أياً كانت مصادرها وميراثها. ونعلن عن تضامننا الكامل مع الضحايا من النساء، سواء من تعرضن للاعتقال التعسفي أو للاختطاف والاختفاء القسري أو الماجئات وممن تعرضن للاغتصاب، والنساء المجرحى، ومع أسر الضحايا اللواتي تم اغتيالهن وقتلهن.

وإننا ندعو للعمل على:

1. الاستمرار بإيقاف العمليات المقاتلة، والشرع الفعلى والعملي بالحل السياسي السلمي.
2. إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين، وفي مقدمتهم النساء المعتقلات.
3. العمل السريع من أجل إطلاق سراح كافة المختطفين، من النساء والمذكور والاطفال، أياً تكون المجهات الخاطفة.
4. الكشف الفوري عن مصير المفقودين، من النساء والمذكور والاطفال.
5. رفع الحصار المفروض على المدنيين في بلدات ومدن سورية، أياً تكون المجهة التي تفرض حالة الحصار. وازالة العرقل المعيق وصول الإمدادات الطبية والجراحية.
6. ايجاد اليات مناسبة وفعالة وجادة وانسانية وغير منحازة سياسيا تكفل بالتصدي المجزري للهجمات القاسية والعشوانية التي يتعرض لها المدنيون من أطراف الحرب في سورية.
7. تلبية الاحتياجات الحياتية والاقتصادية والإنسانية للمدن المنكوبة والمهجورة داخل البلاد وخارجها، وإغاثتهم بكلفة المستلزمات المضورية.

دمشق في 832019

الم الهيئة القيادية للتحالف النسوي السوري لتفعيل قرار مجلس الأمن 1325.